

دور التأجير الرأسمالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة مؤسسة قصر القهوة بسكيكدة-

The role of capital leasing in improving the financial performance of an economic institution- A case study of PALAIS DU CAFE institution in SKIKDA-

رميساء بوعزيز¹، إلياس بوجعادة²

¹ جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ECOFIMA، الجزائر، r.bouaziz@univ-skikda.dz

² جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ECOFIMA، l.boudjaada@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2023/03/04

تاريخ الاستلام: 2022/04/13

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التأجير الرأسمالي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، واعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بدراسة حالة مؤسسة قصر القهوة واعتمدنا على التقارير المالية للمؤسسة من جدول حسابات النتائج والميزانيات للفترة 2014-2021، وذلك بمقارنة الأداء المالي عن طريق تحليل النسب المالية قبل وبعد استخدام التأجير الرأسمالي. توصلنا إلى وجود أثر إيجابي للتمويل التأجيري على المردودية، لكن لا يؤثر إيجاباً على نسب السيولة والاستدانة، كما تتمتع المؤسسة بسيولة كافية للوفاء بالتزاماتها رغم ارتفاع الاستدانة وقلة الاستقلالية المالية، واستنتجنا أنه يمكن اعتبار التأجير الرأسمالي كأداة تمويلية مكتملة للقروض الكلاسيكية في مؤسسة القهوة.

كلمات مفتاحية: التأجير الرأسمالي، النسب المالية، الأداء المالي.

تصنيفات JEL: E5، G32.

Abstract:

This study aims to highlight the role of capital leasing in improving the financial performance of an economic institution, we relied on a descriptive-analytical approach, we used the financial reports of Palais du café institution for the period 2014-2021 and we compared the financial performance before and after using capital leasing.

We concluded that there's a positive impact of this leasing on the profitability, but it doesn't positively affect the ratios of liquidity and debt, also, the institution has sufficient liquidity to meet its obligations despite the high indebtedness and lack of financial independence Ratio.

Keywords: capital leasing, financial ratios, financial performance.

JEL Classification codes: E5, G32.

1. مقدمة:

تعتبر وظيفة التمويل من أهم وظائف الادارية المالية في المؤسسة الاقتصادية من خلال الدور الذي تلعبه في تحديد الهيكل التمويلي المناسب لنشاط المؤسسة من أجل تحقيق أعلى مردودية مع مراعاة التكلفة والخطر، لذلك تسعى المؤسسات الى استخدام مختلف التقنيات التمويلية لدعم أنشطتها ومشاريعها المختلفة من أجل تحسين أدائها المالي، من بين تلك التقنيات التأجير الرأسمالي أو التأجير المالي والذي يعد أحد الأدوات التمويلية الحديثة التي اعتمدت في الجزائر فهو عبارة عن عقد قانوني يتم فيه تأجير مختلف الأصول والمعدات لأغراض استثمارية بغية الانتفاع بها من طرف المستأجر، حيث يكون ملزم بدفع أقساط الايجار للمؤجر حسب ما ينصه العقد وبموجب هذا النوع من التأجير خيار تملك الأصل.

- اشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية: "هل يساهم التأجير الرأسمالي في تحسين الأداء المالي لمؤسسة قصر القهوة؟"
- الأسئلة الفرعية:

- هل يؤثر التأجير الرأسمالي ايجابا على سيولة المؤسسة محل الدراسة.؟
- هل يؤثر التأجير الرأسمالي ايجابا على مردودية المؤسسة محل الدراسة.؟
- هل يؤثر التأجير الرأسمالي ايجابا على استدامة المؤسسة محل الدراسة.؟

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

- الفرضية الأساسية: لا يؤثر التأجير الرأسمالي ايجابا على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.
- الفرضيات الفرعية:

- لا يوجد أثر ايجابي للتأجير الرأسمالي على سيولة المؤسسة محل الدراسة.
- لا يوجد أثر ايجابي للتأجير الرأسمالي على مردودية المؤسسة محل الدراسة
- لا يوجد أثر ايجابي للتأجير الرأسمالي على استدامة المؤسسة محل الدراسة.

• أهداف الدراسة:

- معرفة أهم مزايا التأجير الرأسمالي.
- تبيان واقع الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة
- إبراز دور التمويل التأجيري في دعم مؤسسة قصر القهوة.

• منهج الدراسة:

قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الإطار النظري للتأجير الرأسمالي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، اما في الإطار التطبيقي فاستخدمنا منهج دراسة الحالة لإبراز أثر التأجير على النسب المالية، والمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسير النتائج.

1. الإطار النظري للتأجير الرأسمالي والأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:

في هذا المحور سنطرق إلى شرح مفهوم التأجير الرأسمالي، أشكاله ومختلف جوانبه بالإضافة إلى التعرض لمفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه وخطوات تقييمه.

1.2 التأجير الرأسمالي:

يعتبر التأجير الرأسمالي أحد أنواع عقود التأجير متوسطة وطويلة الأجل التي يتم فيها نقل الأعباء والمخاطر الى المستأجر، حيث انتشر استخدامه بشكل كبير بفضل مزاياه المتعددة التي تحم كل أطراف عملية الإيجار، إضافة إلى الاقتصاد القومي.

1.1.2 تعريف التأجير الرأسمالي :

هناك عدة تعاريف لهذه التقنية التمويلية نذكر منها:

-المشروع الجزائري قد عرف عقد الايجار التمويلي في المادة الثانية من الأمر رقم 51-65 المؤرخ في 66 جانفي 6551 الذي يتعلق بالاعتماد الايجاري بأنه: "تعتبر عمليات الايجار اعتمادا ايجاريا إذا تضمن عقد الايجار تحويل كلي للحقوق والالتزامات والمنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل الممول بالاعتماد الايجاري، وإذا كان العقد غير قابل للإلغاء ويضمن للمؤجر تغطية نفقاته على رأس المال (الأصل المؤجر) وتحقيق عوائد على الأموال المستثمرة". (خلاف و بلولة، 2017، صفحة 269)

- حسب المعيار الدولي 17 يعرف بأنه: "عقد يتم من خلاله نقل كافة المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل بشكل جوهري، وقد تنتقل أو لا تنتقل الملكية عند انتهاء العقد للمستأجر، كما يدرج الأصل ضمن ممتلكات المستأجر". (لخضر، 2021، صفحة 113)-
التعريف الإسلامي: التأجير الرأسمالي يعرف بالإجارة المنتهية بالتملك في الفقه الإسلامي، وهو عبارة عن: "وعد من البنك بتملك الأصل للعميل (المستأجر) عند انتهاء الإجارة، وبعد تسديد الأقساط في آجالها يثمن رمزي أو هبة". (الطوال، 2015، صفحة 68)
نستنتج أن التأجير الرأسمالي أو الايجار المالي هو عملية تقع فيها أعباء الصيانة والمخاطر على عاتق المستأجر، مع توفر خيار شراء الأصل المأجور في نهاية العقد.

2.1.2 شروط التأجير الرأسمالي:

لكي يكون التأجير رأسمالي لابد من توفر شرط واحد على الأقل من الشروط التالية حتى يستطيع المستأجر أن يقوم برسمة العقود باعتباره عقد تأجير رأسمالي: (عبد العزيز، 2001، صفحة 98)

- أن ينص العقد على نقل ملكية الأصل إلى المستأجر؛
- أن يمنح العقد المستأجر حق شراء الأصل بسعر تحفيزي؛
- أن تساوي فترة العقد 75% أو أكثر من العمر الانتاجي للأصل المؤجر؛
- أن تساوي القيمة الحالية للحد الأدنى من العقد 90% أو أكثر من القيمة السوقية للأصل المؤجر.

وإذا لم تتوفر أحد هذه الشروط، فهنا سيعتبر عقد الايجار كتأجير تشغيلي

3.1.2 أشكال التأجير الرأسمالي:

هناك ثلاثة أشكال معروفة لهذه الأداة التمويلية كالتالي:

- **التأجير المباشر (direct lease):** وهي الصورة النمطية للإيجار التمويلي، فهو عقد قانوني تستأجر فيه المؤسسة أصلا محدد المواصفات من مؤجر اقتنى هذا الأصل من مورده، وفي المقابل يدفع المستأجر للمؤجر طيلة مدة الإيجار أقساط دورية إلى جانب أعباء الصيانة والإصلاح. (زيرق و زغيب، سوق قرض الإيجار في الجزائر: الفرص والتحديات، 2011، صفحة 264)
- **البيع ثم الاستئجار (Sale and Lease Back):** في هذه التقنية، المؤسسة تباع أصول تملكها إلى مؤسسة أخرى أو شركة تأمين أو بنك تجاري أو شركة متخصصة في التأجير مع الاحتفاظ بهذه الأصول عن طريق عقد إيجار متفق عليه، وكأنه قرض بضمان أو رهن للأصول، حيث تحصل المؤسسة المستأجرة على ثمن بيع أصولها والمؤسسة المؤجرة على أقساط دورية تعادل قيمة الأصل مضافا إليها عائدا مناسبة. (زيرق، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2017، صفحة 70)
- **التأجير الرفعي (Leverage lease):** هنا المؤجر يقوم بتمويل الأصل بجزء من أمواله والجزء الآخر مقترض، وبالتالي يدخل في هذه العملية ثلاثة أطراف: المؤجر، المستأجر والمقرض.

4.1.2 مراحل التأجير الرأسمالي:

تمر عملية التمويل التأجيري بثلاثة مراحل أساسية وهي: (معراج و حاج، 2013، الصفحات 66-67)

● **المرحلة الأولى:** إنجاز عملية شراء الأصل

حيث يقوم المؤجر (شركة التأجير الرأسمالي) بشراء الأصل المراد تأجيره من المورد ليقوم بتأجيره إلى المستأجر، ثم يتم إبرام عقد الشراء بين المورد والمؤجر.

● **المرحلة الثانية:** تأجير الأصل

يقوم المؤجر (شركة التأجير الرأسمالي) بتسليم الأصل للمستأجر، بعد إمضاء عقد التأجير بين المؤجر والمستأجر حيث يقع على عاتق هذا الأخير مهمة تأمين وصيانة الأصل للمؤجر.

● **المرحلة الثالثة:** انقضاء عملية التأجير الرأسمالي

تنقضي في هذه المرحلة مدة عقد التأجير الرأسمالي، وتسمى كذلك بمرحلة الخيار لأن المستأجر يجد نفسه أمام خيارات ثلاث:

- رفع خيار الشراء المنصوص عليه في العقد مقابل دفع القيمة المالية المتبقية للمؤجر، وتمثل عادة ما بين 1% إلى 6% من سعر الشراء، وبالتالي امتلاك الأصل بشكل نهائي؛
- طلب تجديد عقد التأجير الرأسمالي من طرف المستأجر مع المؤجر لمدة أخرى مع التفاوض على شروط جديدة التي تأخذ في عين الاعتبار تقادم الأصل للمؤجر،
- إرجاع الأصل إلى المؤجر (شركة التأجير التمويلي) وانهاء عملية التأجير.

5.1.2 أهمية التأجير الرأسمالي:

تكمن أهميته من خلال مختلف المزايا التي يقدمها للمستأجر والمؤجر وحتى للمورد والاقتصاد القومي.

● **مزايا التأجير الرأسمالي للمستأجر:** تتمثل فيما يلي: (ضبان، 2015، الصفحات 36-37)

- تمويل كامل للأصول المؤجرة بنسبة 100 بالمئة، ومن ثم عدم استغراق المصادر التمويلية للشركة في الأصول الثابتة؛
- تحقيق ميزة ضريبية، حيث أن خصم القيمة الإيجارية تكون في العادة أكبر من قسط الاهتلاك من الأرباح، للوصول إلى الربح الخاضع للضريبة؛
- الحصول على الأصول المطلوبة في أسرع وقت ممكن وبأسعار اليوم، على عكس الزيادة في رأس المال لتمويل الشراء، أو القروض البنكية التي تتطلب فوائد، خاصة في ظل عدم استجابة سوق رأس المال للطلب المتزايد على الاموال، أو في حالة وجود عوائق أمام المؤسسات المالية لمنح الائتمان؛
- مدة التأجير متناسبة مع العمر الانتاجي للمأجور؛
- التشجيع على مواكبة التطور التكنولوجي عن طريق التحديث المستمر للأصول؛
- توفير بدائل تمويلية للمستأجر؛
- تكلفة التأجير الرأسمالي أقل من مصادر التمويل الأخرى، وبالتالي يساهم ذلك في خفض تكلفة نشاط المستأجر وزيادة أرباحه؛
- تمكين المستأجر من الحفاظ على سيولة أكبر من خلال حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة دون الحاجة إلى تجميد جزء من أمواله لغاية شرائها.

● **مزايا التأجير الرأسمالي بالنسبة للمؤجر:** وتتمثل تلك المزايا في: (القاضي و آخرون، 2019، صفحة 33)

- حق الملكية: حيث تمثل هذه الميزة الفائدة الأساسية للمؤجر، حيث تعتبر ضمانا وتأمينا حقيقي للاستثمار المؤجر مع استطاعته لاستئفاء حقوقه بالكامل من قبل المستأجر؛

- الفوائد الضريبية: يستفيد المؤجر من ميزة الامتلاك السريع للأصل المؤجر، وبالتالي ينتج عنه تخفيض الضريبة على الأرباح والتخفيض من الأعباء الجبائية؛
- صيانة وتأمين الأصل: حيث تكون الصيانة وتأمين الأصل على عاتق المستأجر، وبالتالي يستفيد المؤجر من استرجاع العتاد المؤجر بشكل سليم؛
- شراء الأصل: فعند تقرير المستأجر شراء الأصل المؤجر في نهاية العقد، يتحمل بدوره انخفاض القيمة الناتجة عن التقادم، وبالتالي يتجنب المؤجر هذا الخطر؛
- يتحصل المؤجر أيضا على ميزة ضريبية وهي نسبة من قيمة الأصول المستثمرة وتتفاوت قيمة الضريبة حسب نوع الأصل وعمره الانتاجي.

● مزايا التأجير الرأسمالي بالنسبة للمورد:

إن عملية التأجير التمويلي أو الرأسمالي وسيلة تضمن لهم تصريف منتجاتهم مع فرصة الحصول على ثمنها فوراً أو في أقرب وقت ممكن، لأنهم يتعاملون مع شركات لها قدرات مالية تدفع لهم مباشرة، وهذا من شأنه أن يزيد من أرباحهم ويجنبهم الآثار المترتبة عن نقص السيولة لديهم، ويكفل لهم فرصة تطوير قدراتهم الإنتاجية بتوفير السيولة المطلوبة، وبذلك تتحرك استثماراتهم ويصبحون قادرين على المنافسة عن طريق تحديث المنتجات. (المقلب، 2009، صفحة 33)

● مزايا التأجير الرأسمالي بالنسبة للاقتصاد القومي: وتتمثل في: (خلاف و بلولة، 2017، صفحة 279)

- دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم إنتاجية الأصول الرأسمالية المشغلة بإضافات للنتاج القومي مما يدفع ببرامج التنمية ذلك أن التأجير الرأسمالي يوفر التمويل الكلي للمشاريع؛
- كسر أثر موجات التضخم على تكلفة عمليات التوسعات أو المشروعات الجديدة، فالتأجير التمويلي أو الرأسمالي يقضي على فترات الانتظار التي تحتاج إليها المؤسسات لتكوين احتياطات أو طرح أسهم جديدة أو تعديل هيكل رأس المال مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التوسعات المزمع اجراؤها، عما لو تم التعاقد على الأصول اللازمة لتلك التوسعات دون انتظار، وذلك عبر التأجير الرأسمالي.
- التعجيل بإقامة صناعات متقدمة أكثر إنتاجية، والمساهمة في مواكبة التطور التكنولوجي بشكل مستمر بفضل تسهيل عمليات الاحلال والتجديد للمعدات والتجهيز.

6.1.2 مخاطر التأجير الرأسمالي:

- تتمثل أهم المخاطر المتعلقة بتلك التقنية التمويلية فيما يلي: (عثمان، 2011، صفحة 616)
- إفلاس المستأجر وعدم التزامه بالوفاء بأقساط قرض الإيجار، أو التأخير عن التسديد في المدة المحددة في العقد، إضافة إلى عدم حرصه على صيانة الأصل والتأمين عليه، أو حتى عدم إصلاحه، أو بيعه وعدم إرجاعه للمؤجر؛
- عدم وفاء المنتج أو المورد بتسليم العتاد المطلوب بالواصفات الفنية المطلوبة في الوقت المتفق عليه حسب العقد؛
- إفلاس المؤجر أو الممول وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته أمام المنتج للأصل الرأسمالي؛
- المخاطر الاقتصادية العامة: وتتمثل في الأزمات المالية، تقلب أسعار الصرف المتفق التعامل بها، مخاطر العملات الضريبية وتغيرها، وازدواجها، وعدم وجود إعفاءات جمركية أو ضريبية مشجعة لتدفق الأصول الرأسمالية... إلخ؛
- مخاطر الحروب وعدم وجود استقرار سياسي، صعوبة تنفيذ الاتفاقات المبرمة، تدمير الأصول أو مصادرتها... إلخ؛

- ضعف البنى التحتية خاصة في البلدان النامية من مؤسسات تمويلية والنظام التشريعي مما يصعب من تنفيذ أحكام الاتفاق وبنوده وحل المنازعات المرتبطة بها.

2.2 الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية:

تعد عملية تقييم ومعرفة الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية أمر ضروري لضمان نجاحها من خلال إبراز نقاط القوة والضعف وترشيد قرارات المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المنوطة بها، وهنا سنحاول توضيح مفهوم وأهمية الأداء المالي مع الإشارة إلى أهم العوامل المؤثرة عليه.

1.2.2 تعريف الأداء المالي: يمكن تعريفه كالتالي :

- "تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والقطاع الذي تنتمي إليه بالإضافة لمعينة المردودية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح". (بحري، 2018، صفحة 353)

- "الأداء المالي هو الحالة المالية للشركة على مدى فترة معينة والتي تشمل جمع واستخدام الأموال المقاسة بعدة مؤشرات لنسبة كفاية رأس المال والسيولة والرافعة المالية والملاءة المالية والربحية. الأداء المالي هو قدرة الشركة على إدارة مواردها والتحكم فيها" (Fatihudin & others, 2018, p. 554)

وبالتالي يمكن القول أن الأداء المالي هو معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالاعتماد على مختلف المؤشرات المالية في فترة زمنية محددة.

2.2.2 أهمية الأداء المالي:

تكمن أهمية الأداء المالي من خلال إبراز مواطن القوة والضعف وترشيد القرارات المالية في المؤسسة بفضل عملية تقييم الأداء المالي من عدة زوايا والتي يستفيد منها أصحاب المصالح المالية.

وتنبع أهمية الأداء المالي خصوصا في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها وتصحيح الاختلالات وترشيد الاستثمارات والاستخدامات العامة للمؤسسة تبعا للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة لضمان استمرارية والبقاء للمؤسسة. (بن نذير و شمال، 2017، صفحة 8)

2.2.3 العوامل المؤثرة على الأداء المالي :

هناك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية نذكرها:

● العوامل الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

- **الحجم:** إن المؤسسات الكبيرة لها كفاءة كبيرة وإمكانية تحقيق وفورات الحجم بالمقارنة مع المؤسسات الصغيرة لأن لها قدرة إنتاجية أكبر، كما لديها قوة تفاوض أكبر، إلا أن العلاقة بين حجم المؤسسة والأداء المالي يبقى غامضا لأنها من ناحية أخرى قد تعاني المؤسسات الكبيرة من نقص في الكفاءة مما يؤثر سلبا على أدائها المالي. (طوارف و حولي، 2020، صفحة 219)

- **الهيكل التنظيمي:** يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسة عن طريق مساهمته في تنفيذ الخطط، وذلك بتحديد مختلف الأنشطة والأعمال وتخصيص الموارد لها، أيضا توزيع المهام على الأفراد والمساهمة في عملية اتخاذ القرارات بكل كفاءة وفعالية. (بضياف، 2018، صفحة 552)

- **التكنولوجيا:** إن مواكبة التطور التكنولوجي يساهم بشكل فعال في تحسين الأداء المالي للمؤسسة من خلال زيادة حجم وجودة الإنتاج وبالتالي زيادة المبيعات والأرباح عند استخدام التجهيزات والعتاد المتطور، أيضا تسهيل المهام الإدارية والمالية من خلال الحواسيب ومختلف البرامج الحديثة.

- **السيولة:** حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2006) فإنها تعتبر السيولة بأنها النقد المتاح في المستقبل القريب، بعد الأخذ في الاعتبار الالتزامات المالية المقابلة لتلك الفترة. يجادل Liargovas and Skandalis (2008) بأنه يمكن للمؤسسة توجيه سيولتها نحو تمويل أنشطتها واستثماراتها عندما لا يتوفر التمويل الخارجي من جهة أخرى، يمكن أن تسمح السيولة العالية للمؤسسة بالتعامل مع حالات الطوارئ غير المتوقعة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها خلال فترات انخفاض الدخل (M. Omondi , 2013, p. 100).

● **العوامل الخارجية:** يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- البيئة التشريعية والقانونية؛
- الظروف الاقتصادية والسياسية؛
- النظام المصرفي وكفاءة سوق المال.

4.2.2 خطوات تقييم الأداء المالي:

تمثل خطوات تقييم الأداء المالي في النقاط التالية: (الخطيب، 2010، الصفحات 51-52)

- الحصول على التقارير المالية السنوية وقائمة الدخل، فمن الضروري اعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المرتبطة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية محددة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وذلك عن طريق اعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وعند استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ونقاط قوة وضعف الأداء المالي الفعلي عن طريق اجراء مقارنة مع الأداء المالي المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع.
- الخروج بتوصيات ملائمة بالاعتماد على عملية التقييم، بعد معرفة أسباب الاختلالات والفروق وأثرها على المؤسسة ومحاولة معالجتها.

5.2.2 أهمية التأجير الرأسمالي في تحسين الأداء المالي:

يمكن ابراز أهمية التأجير المالي في دعم المؤسسة الاقتصادية وتحسين الأداء المالي في النقاط التالية:

- التأجير الرأسمالي للمعدات والآلات المتطورة يساعد بشكل كبير في زيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وبالتالي زيادة رقم الأعمال وتحقيق نتيجة أكبر؛
- ان استئجار الأصول أقل تكلفة من شرائها، وبالتالي يساعد في بشكل فعال في ضمان هامش ربح مرتفع وتحسين الأداء المالي؛
- يساهم استخدام التأجير الرأسمالي في الحفاظ على السيولة لأن أقساط الإيجار أقل من أقساط شراء الأصل وبالتالي يساعد المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، كما يمكن توجيه السيولة نحو تمويل مشاريع أخرى أو تمويل عمليتي النمو والتوسع؛
- يوفر الاستقرار والاستمرارية للمشروعات، وعدم عرقلة تنفيذها، لأن التأجير الرأسمالي عقد متوسط وطويل الأجل غير قابل للإلغاء يوفر تمويل كامل.

3. الدراسة الميدانية:

في هذا المحور ستحاول اسقاط الجانب النظري على أرض الواقع أو الميدان من أجل معرفة أثر التمويل التأجيري على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية محل الدراسة وذلك عن طريق قياس مختلف النسب المالية، وبالتالي اثبات او نفي فرضيات الدراسة.

1.3 تقديم المؤسسة محل الدراسة:

1.1.3 معلومات عامة: تتمثل المؤسسة محل الدراسة في مؤسسة قهوة عمار ويمكن تلخيص المعلومات المتعلقة بما في الجدول الموالي:

الجدول 1: معلومات عن مؤسسة قصر القهوة

اسم المؤسسة	مقرها	شكلها القانوني	رأسمالها	نشاطها	منتجاتها	عدد عمالها	سنة التأسيس
PALAIS DU CAFE	سكيكدة	SARL	30000000.00	صناعي تجاري	-Café Mokka -Espresso -capsules	50-21	1985-11-1

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على:

- (الجزائر قاعدة بيانات المؤسسة، 2022)

- (Cafés Ammar, 2021)

2.1.3 معلومات مالية: يمثل الجدول التالي أهم المعلومات المالية للمؤسسة محل الدراسة والمأخوذة من الميزانيات المالية وجداول حسابات النتائج من سنة 2014 إلى غاية 2021 والتي اعتمدنا عليها في دراستنا.

الجدول 2: معلومات مالية لمؤسسة قصر القهوة

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول المتداولة	37832642,8	59634416,01	12292989	65822709,89	42032080,38	70379063,61	88244268,14	88244268,14
الخصوم المتداولة	37832642,8	59634416,01	12292989	65822709,89	42032080,38	70379063,61	88244268,14	88244268,14
اجمالي الأصول	115046722,9	133415645,3	86065521,9	142524668,6	130808017,7	167600673	196810419	181711061,1
اجمالي الديون	39678352,16	60644043,25	12341887,9	67837964,13	52235917,4	81040433,17	109485683,4	89866364,33
صافي الربح	10361838,67	1403231,26	1752031,92	1763070,53	4685395,8	9988139,58	5564495,76	4519961,21
الأموال الخاصة	75368370,75	72771602,01	73723633,9	74686704,46	78572100,26	86560239,84	87324735,6	91844696,81
رقم الاعمال	261795585,2	278387311,2	294261656	329543210,7	494575011,9	466515280,7	467953791,5	535515551,1

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج للمؤسسة.

2.3. متغيرات وأدوات الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على الوثائق المالية لمؤسسة قهوة عمار والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج من 2014 الى غاية 2021، حيث استخدمنا النسب المالية كأدوات للتحليل المالي في دراستنا عن طريق حساب مختلف النسب المالية (نسب المردودية، نسب السيولة، نسب الاستدانة) والتي يؤثر عليها التمويل التأجيري مع مقارنة الأداء المالي قبل استخدام التأجير من 2014 إلى 2017، وبعد استخدام التأجير من 2017 إلى غاية 2021. وتتمثل النسب المالية المستخدمة فيما يلي فيما يلي:

الجدول 3: النسب المالية المستخدمة

المؤشر	النسب	كيفية حسابها	دورها
نسب السيولة	السيولة العامة	الأصول المتداولة/ الخصوم المتداولة	الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة.
	السيولة المخفضة	(الأصول المتداولة-المخزون)/ الخصوم المتداولة	الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة دون اللجوء إلى مخزونها السلعي.
نسب المردودية	العائد عن الأصول	صافي الربح/ مجموع الأصول	الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح باستخدام أصولها.
	العائد على حقوق الملكية	صافي الربح/ الأموال الخاصة	الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح باستخدام أموالها الخاصة.
	العائد على المبيعات	صافي الربح/ صافي المبيعات	الحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من إيراداتها.
نسب الاستدانة	نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	مجموع الديون/ مجموع الأصول	معرفة مقدار ديون المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها بواسطة أصولها.
	نسبة الديون إلى حقوق الملكية	مجموع الديون/ الأموال الخاصة	معرفة مقدار ديون المؤسسة بالنسبة لأموالها الخاصة وقدرتها على سداد التزاماتها بفضل أموالها الخاصة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مراجع الدراسة.

3.3.3 عرض وتفسير نتائج الدراسة:

في هذا العنصر قمنا بعرض مختلف نتائج التحليل بالنسب المالية لقوائم مؤسسة قصر القهوة قبل وبعد عملية التأجير الرأسمالي مع تفسيرها.

1.3.3 عرض النتائج:

يمثل الجدول التالي مختلف النسب المالية المحسوبة والتي استخدمناها لمعرفة الأداء المالي قبل وبعد الاستئجار:

الجدول 4: النسب المالية قبل وبعد التأجير الرأسمالي

بعد التأجير الرأسمالي					قبل التأجير الرأسمالي			الحالة
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	السنوات
1,7	1,75	2,01	2,49	1,87	5,38	1,96	2,52	نسب السيولة العامة
1.71	1.75	2.05	2.5	1.87	5.4	1.95	2.53	نسب السيولة المخفضة

0.02	0.03	0.06	0.03	0.01	0.02	0.01	0.09	العائد عن الأصول
0.04	0.06	0.11	0.05	0.02	0.02	0.02	0.14	العائد على حقوق الملكية
0.008	0.01	0.02	0.007	0.005	0.006	0.005	0.04	العائد على المبيعات
0.49	0.56	0.48	0.4	0.47	0.14	0.45	0.34	نسبة الدينون إلى إجمالي الأصول
0.98	1.25	0.94	0.66	0.9	0.17	0.83	0.53	نسبة الدينون إلى حقوق الملكية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

• أثر التأجير الرأسمالي على نسب السيولة:

يمثل الشكلين 1، 2، تطور كل من السيولة العامة والسيولة المخفضة على الترتيب:

الشكل 1: تطور نسب السيولة العامة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج إكسل

بلغت نسبة السيولة العامة 252% سنة 2014 ثم انخفضت إلى 196% سنة 2015، ارتفعت سنة 2016 أين سجلت أعلى نسبة سيولة حيث بلغت 538% وهذا يعني أن السيولة مجمدة أو غير مستغلة وهنا تتحمل المؤسسة تكلفة الفرصة البديلة، لكن بعد استخدام التمويل التأجيري نلاحظ انخفاض تلك النسبة حيث بلغت 187% سنة 2017، تم ارتفاع قليلا سنة 2018 لتواصل بعدها الانخفاض لتصل إلى 170% سنة 2021 هذا يعني أن المؤسسة وظفت السيولة في استثمارات مختلفة، ولها القدرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

شكل 2: تطور نسب السيولة المخفضة



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج إكسل

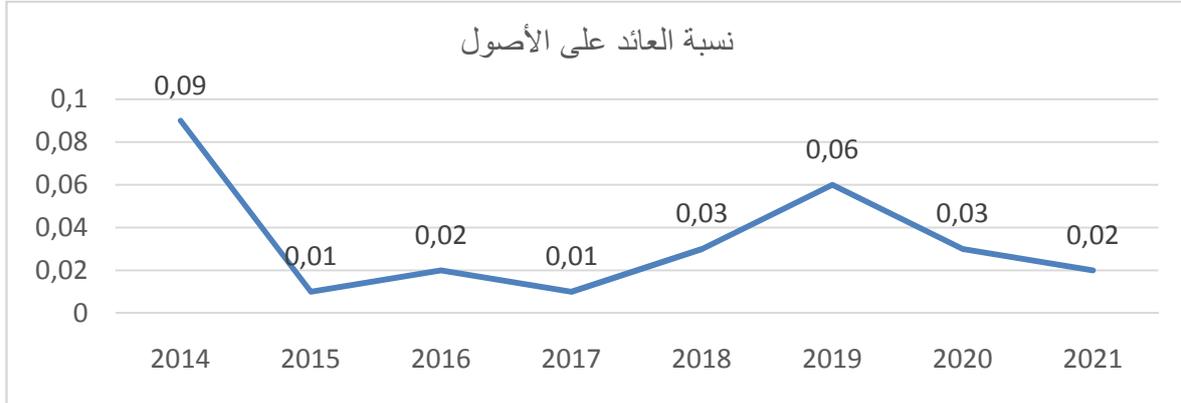
بلغت نسبة السيولة العامة 253% سنة 2014 أي أن المؤسسة بإمكانها تغطية ديونها قصيرة الأجل مرتين، ثم انخفضت إلى 195% سنة 2015، ارتفعت سنة 2016 أين سجلت أعلى نسبة سيولة حيث بلغت 540% وهذا يعني أن السيولة مجمدة أو غير

مستغلة وهنا تتحمل المؤسسة تكلفة الفرصة البديلة، لكن بعد استخدام التأجير الرأسمالي نلاحظ انخفاض تلك النسبة حيث بلغت 187% سنة 2017 تم ارتفعت قليلا سنة 2018 لتواصل بعدها الانخفاض لتصل إلى 171% سنة 2021 هذا يعني ان المؤسسة وظفت السيولة في استثمارات مختلفة.

• أثر التأجير الرأسمالي على نسب المردودية:

تمثل الأشكال 3، 4، 5، تطور نسب العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على المبيعات على الترتيب:

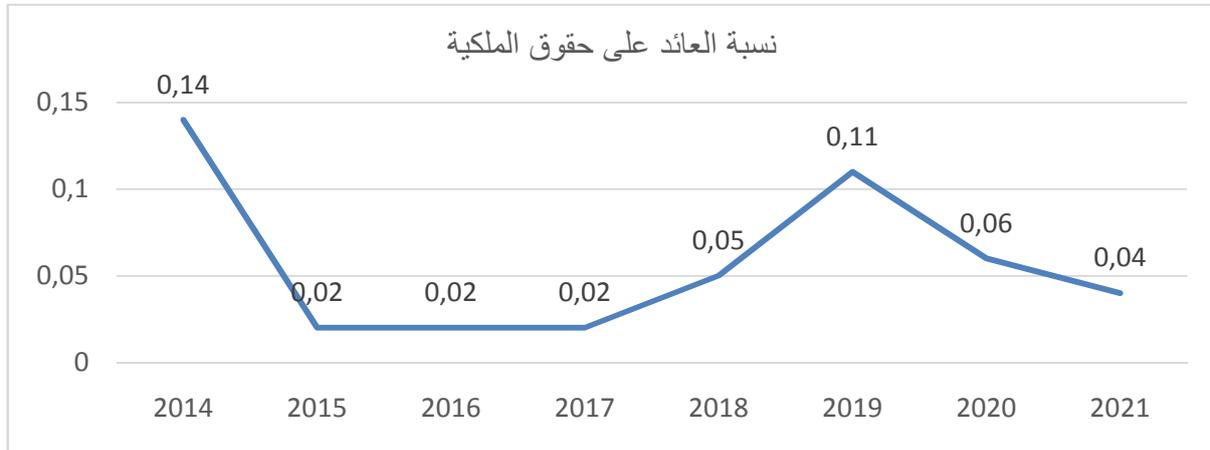
الشكل 3: تطور نسب العائد على الأصول



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج إكسل

بلغت نسبة العائد عن الأصول 9 % سنة 2014، ثم انخفضت خلال السنوات من 2015 إلى 2017، لكنها بدأت في الارتفاع مرة أخرى، بعد استخدام التمويل التأجيري لتصل 6 % خلال 2019 أي تتحصل المؤسسة عند توظيف كل 1 دينار من الأصول على 0.06 دينار من الأرباح، ثم تتراجع تلك النسبة لتصل إلى 2 % بالمئة سنة 2021.

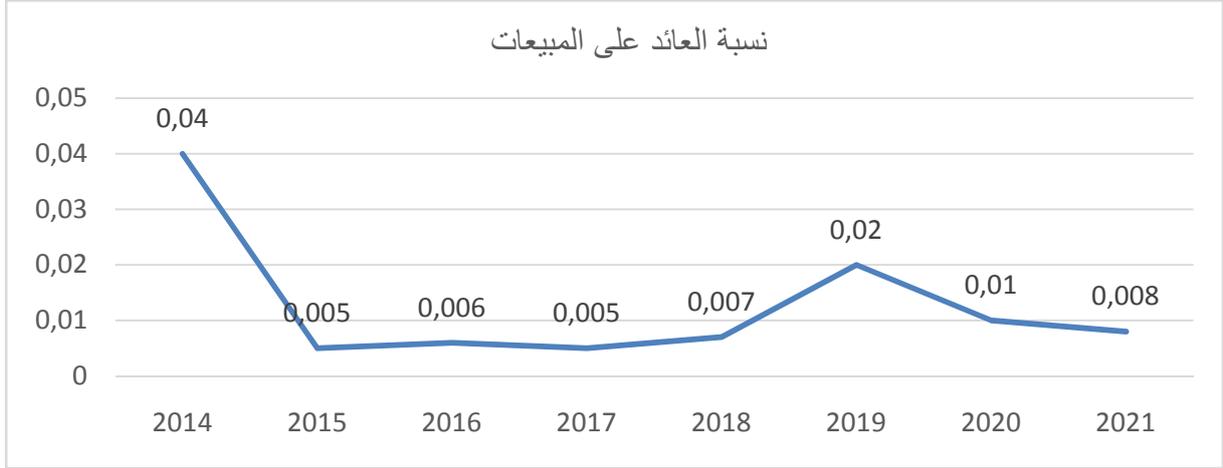
الشكل 4: تطور نسب العائد على حقوق الملكية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج إكسل

بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 14 % سنة 2014، ثم انخفضت خلال السنوات من 2015 إلى 2017 وبشكل ثابت حيث بلغت 20%، لكنها بدأت في الارتفاع مرة أخرى بعد استخدام التأجير الرأسمالي لتصل 11 % خلال 2019 أي تتحصل المؤسسة عند توظيف كل 1 دينار من حقوق الملكية على 0.11 دينار من الأرباح، ثم تتراجع قليلا خلال 2020-2021 لتصل إلى 4 % سنة 2021.

الشكل 5: تطور نسب العائد على المبيعات



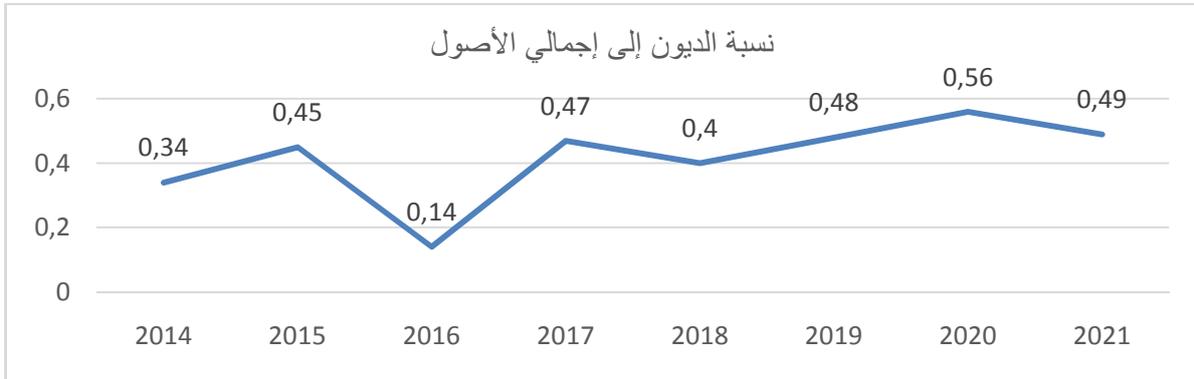
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج إكسل

بلغت نسبة العائد عن المبيعات 4 % سنة 2014، ثم انخفضت بشكل كبير خلال السنوات من 2015 إلى 2017، لكنها بدأت في الارتفاع مرة أخرى بعد استخدام التأجير الرأسمالي لتصل إلى 2% خلال 2019، ثم تتراجع تلك النسبة لتصل إلى 0.8 % سنة 2021.

• أثر التأجير الرأسمالي على نسب الاستدانة:

يمثل الشكلين 6 و 7 تطور نسب الديون بالنسبة إلى إجمالي الأصول، نسب الديون إلى الأموال الخاصة على الترتيب

الشكل 6: تطور نسب الديون إلى إجمالي الأصول



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج إكسل

بلغت نسبة الديون إلى إجمالي الأصول 34% سنة 2014 لترتفع إلى 45% سنة 2016 لكنها تنخفض سنة 2016 لتصبح 14 %، بعد استخدام التأجير الرأسمالي، في 2017 ترتفع نسبة الديون إلى إجمالي الأصول بشكل كبير لتصل إلى 47% ثم ترتفع تارة وتنخفض لتصل إلى 49 % سنة 2021، نلاحظ عموماً ارتفاع نسبة الاستدانة وهذا مؤشر سلبي لأداء المؤسسة.

الشكل 7: تطور نسب الديون إلى حقوق الملكية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج إكسل

نلاحظ تذبذب في نسب الديون إلى حقوق الملكية، حيث بلغت نسبة الديون إلى إجمالي الأصول 53% سنة 2014 لترتفع إلى 83% سنة 2016 لكنها تنخفض سنة 2016 لتصبح 17%، بعد استخدام التأجير الرأسمالي، في 2017 ترتفع نسبة الديون إلى حقوق الملكية بشكل كبير لتصل إلى 90% ثم ترتفع تارة وتنخفض لتصل إلى 98% سنة 2021، نلاحظ عموماً ارتفاع نسبة الاستدانة حيث تجاوزت 50% وهذا مؤشر سلبي لأداء المؤسسة.

2.3.3 تفسير النتائج:

- **نسب السيولة:** قبل التمويل التأجيري وتحديدًا في 2016، يدل ارتفاع السيولة العامة والسيولة المخفضة إلى وجود فائض كبير للأموال الجارية وعدم توظيفها حيث نسبة الديون المتداولة منخفضة وبالتالي قلة المصاريف المالية مما سهل الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل وبقي في جعبة المؤسسة سيولة كبيرة، لكن بعد استخدام التمويل التأجيري نلاحظ انخفاض السيولة ويرجع هذا إلى استغلالها وعدم تجميدها، إضافة إلى ارتفاع نسبة المصاريف المالية الواجب تغطيتها.

إذن نستنتج وجود أثر سلبي للتمويل التأجيري على السيولة وبالتالي اثبات صحة الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود أثر إيجابي للتأجير الرأسمالي على سيولة المؤسسة.

- **نسب المردودية:** يعزى انخفاض نسب العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية قبل استئجار إلى انخفاض الربح الصافي مقارنة بالأصول والأموال الخاصة، كما يعزى انخفاض نسبة العائد على المبيعات إلى انخفاض صافي الربح مقارنة بصافي المبيعات.

يعود ارتفاع معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الملكية خلال 2017-2021 أي بعد استخدام التأجير الرأسمالي إلى ارتفاع صافي الربح حيث بلغ 4519961,21 دينار جزائري سنة 2021. كما يعود ارتفاع نسبة العائد على المبيعات إلى ارتفاع صافي الربح مقارنة بصافي المبيعات.

نستنتج وجود أثر إيجابي للتمويل التأجيري على مردودية المؤسسة وبالتالي رفض الفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود أثر إيجابي للتأجير الرأسمالي على مردودية المؤسسة.

- **نسب المديونية:** يعود ارتفاعها المستمر بسبب ارتفاع الديون مقارنة بالأصول والأموال الخاصة وأيضاً تكلفة التأجير الكبيرة، حيث تعتمد المؤسسة بشكل كبير على القروض الكلاسيكية، فرغم استخدامها التأجير الرأسمالي إلا أن نسبته قليلة مقارنة بالقروض في الهيكل التمويلي للمؤسسة ويرجع ذلك لتكلفة التمويل التأجيري العالية وتخوف المؤسسة منه.

إذن هناك أثر سلبي للتمويل التأجيري على استنادة المؤسسة وبالتالي اثبات صحة الفرضية الثالثة التي تنص على عدم وجود أثر إيجابي للتأجير الرأسمالي على استنادة المؤسسة.
4. خاتمة :

يعد التأجير الرأسمالي أحد أهم الأدوات المالية المستحدثة، حيث تتميز بالمرونة وقدرتها على توفير مختلف الأصول من أجهزة وعتاد في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة، كما لها القدرة على التمويل الكلي للاستثمارات ومواكبة التطور التكنولوجي وبالتالي دعم المؤسسات الاقتصادية التي بدورها تساهم بشكل كبير في دفع عجلتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال خلق القيمة المضافة، تحقيق التنوع الاقتصادي، إضافة إلى فتح فرص عمل وتقليل البطالة.

• نتائج:

- يؤثر التأجير الرأسمالي بشكل إيجابي على مردودية مؤسسة قصر القهوة حيث يساعد على زيادة نسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى زيادة العائد على المبيعات؛
- لا يؤثر التأجير الرأسمالي بشكل إيجابي على سيولة المؤسسة، حيث انخفضت بشكل معتبر كل من السيولة العامة والسيولة المخفضة بعد استخدام التأجير الرأسمالي؛
- لا يؤثر التأجير الرأسمالي بشكل إيجابي على استنادة المؤسسة، حيث نلاحظ ارتفاع درجة المخاطرة، وانخفاض نسبة الاستقلالية المالية، يرجع الى ارتفاع نسبة الديون وتكلفة التأجير الرأسمالي العالية نوعا ما؛
- يعتبر التأجير الرأسمالي مكملا للقروض الكلاسيكية في مؤسسة قصر القهوة وليس بديلا عنها؛
- تتمتع المؤسسة بدرجات سيولة كافية لسداد التزاماتها وتوجيهها لحالات الطوارئ.

• توصيات:

- ضرورة تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتقليل الاعتماد على الديون لزيادة الاستقلالية المالية؛
- الاعتماد على التمويل التأجيري كأداة تمويلية مكملة مع دراسة قرار التمويل بالاستئجار جيدا ومراعاة التكاليف؛
- الاستغلال الأمثل للسيولة وتوجيهها نحو استثمارات أخرى فسيولة المؤسسة قادرة على تغطية الديون بمعدل مرتين في السنة.

5. قائمة المراجع:

1.5 المراجع العربية:

- ابراهيم علي عبد الله القاضي، و آخرون. (2019). أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني للفترة 2010-2014. مجلة الدراسات المعاصرة الاقتصادية، 4(2).
- الجزائر قاعدة بيانات المؤسسة. (2022). سكيكدة. تاريخ الاسترداد 1 4, 2022، من الجزائر قاعدة بيانات المؤسسة: <https://dza.bizdirlib.com/ar/node/6599>
- بسام أحمد عثمان. (2011). (بسام أحمد عثمان، النقل التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 27(3).
- بسام هلال مسلم المقلب. (2009). التأجير التمويلي (دراسة مقارنة) (المجلد 1). الأردن: دار الراءية للنشر والتوزيع.
- حنان كمال الدين جمال ضبان. (2015). عقد التمويل التأجيري وتطبيقاته المعاصرة. رسالة ماجستير في الفقه المقارن، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، غزة-فلسطين.
- سمير محمد عبد العزيز. (2001). التأجير التمويلي (المجلد 1). مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- سمير محمد لخضر. (2021). عقود الإيجار التمويلي بين النظام المحاسبي والمالي والمعايير المحاسبية الدولية: توحيد أم توافق؟ مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 4(1).
- سوسن زيرق. (2017). مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. أطروحة الدكتوراه في علوم التسيير - تخصص مالية المؤسسة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي.
- سوسن زيرق، و مليكة زغيب. (2011). سوق قرض الإيجار في الجزائر: الفرص والتحديات. دراسات اقتصادية، 5(2).
- عبد الباقي بضيف. (2018). تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية-دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية(2009-2016)-. مجلة الباحث، 18(1).
- عبير الصفدي الطوال. (2015). التأجير التمويلي: مستقبل صناعة التمويل (المجلد 1). عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- علي مجري. (1 7, 2018). تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة 2011-2016. دراسات اقتصادية، 12(3).
- لخضر خلاف، و محمد كرم بلولة. (2017, 6). عقود الإيجار التمويلي. مجلة الاقتصاد الصناعي، 1(12).
- محمد عامر طوارف، و محمد حوي. (2020, 6 30). العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية في الجزائر: دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2013-2017. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 6(3).
- محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد الاسهم (المجلد 1). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- نصر الدين بن نذير، و أيوب شمال. (2017). لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE. المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحكومة المؤسسات وتفعيل الإبداع. البلدة-الجزائر.
- هواري معراج، و سعيد عمر حاج. (2013). التمويل التأجيري: المفاهيم والأسس (المجلد 1). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.

2.5 المراجع الانجليزية:

- Fatihudin , D., & others. (2018, 6). HOW MEASURING FINANCIAL PERFORMANCE. *International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET)*, 9(6).
- M. Omondi , M. (2013). Factors Affecting the Financial Performance of Listed Companies at the Nairobi Securities Exchange in Kenya. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(15).

3.5 المراجع الفرنسية:

- Cafés Ammar. (2021). *nos produits*. Consulté le 4 1, 2022, sur *قهوة عمار*:
<https://cafesammar.com/produits/#>